بيان تضامني
مع مناضلات ومناضلي النقابة الوطنية لموظفي المندوبية السامية
لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير

باستياء واستنكار شديدين علمت الأمانة العامة للاتحاد المغربي للشغل بإقدام المندوب "السامي" لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير مرة اخرى على شن حملة مسعورة من التعسفات والتنكيل بمناضلي الاتحاد المغربي للشغل، وذلك في انتهاك صارخ للحقوق والحريات النقابية، التي يقترفها المندوب المذكور شخصيا ضد الموظفين عموما وأعضاء تنظيمنا النقابي على وجه الخصوص، والذي أبان فيه بما لا يدع مجالا للشك عن نزعة معادية للاتحاد المغربي للشغل، باعتبارها نقابة وطنية مستقلة وأصيلة شكلت جزء لا يتجزأ من تاريخ حركة التحرير الوطنية ومقاومة الاستعمار، ودفع أعضاؤها الغالي والنفيس في سبيل وطننا العزيز.

فمنذ إحداث هذا الإطار النقابي القطاعي، والمندوب "السامي" لا يتوانى في استهداف مناضلينا في الإدارة بمختلف الوسائل، وانتقاما منهم على تأسيس إطار نقابي واختيارهم الاتحاد المغربي للشغل بالذات، فمن الاعفاءات التعسفية من المسؤولية، والتنقيلات، إلى المجالس التأديبية بناء على تقارير كيدية، مرورا بالحرمان من حق الترقي، والتنقيط التعسفي وغيره...

ولم يتوقف شطط المندوب "السامي" عند هذا الحد، حيث بلغ به الأمر حد التهجم على الاتحاد المغربي للشغل وإهانة رموزه من خلال نشره كتابا لا علاقة له بالوطنية أو المقاومة، بل هو فيه استهداف للزعيم المؤسس لمركزتينا النقابية، وعلى التاريخ النضالي لهذه المنظمة العتيدة.

كل هذا في محاولات يائسة للانتقام من العمل النقابي الذي وضع سنوات سوء التسيير بهذه الإدارة تحت المجهر وفضح سلوكات الاضطهاد اليومي الذي يتعرض له الموظفون في تحد سافر للدستور والنصوص التشريعية والمواثيق والاتفاقيات الدولية الموقع عليها من طرف بلادنا، في مجال الحرية النقابية.

ورغم كل نداءاتنا السابقة للإدارة من أجل احترام القانون والكف عن خرق حقوق وحريات أساسية مضمونة بموجب الدستور، ومع ما عبرنا عنه من رغبتنا الصادقة في فتح صفحة جديدة مع المندوب المذكور، بناء على حوار اجتماعي قطاعي حقيقي، يشكل آلية عملية لتسوية مطالب شغيلة القطاع وإنصافهم ورد الاعتبار ماديا ومعنويا إليهم، غير أن المسؤولين على هذه المؤسسة اختاروا، مرة أخرى، التصعيد والهروب إلى الأمام في تنكر سافر وتام للالتزامات وما تم الاتفاق عنه مع الفرقاء الاجتماعيين.

وبدل أن تعتكف المندوبية على حل المشاكل المهنية والاجتماعية المتراكمة لجأت إلى التصعيد والبحث عن ذرائع لإحالة ثلاثة أطر على مجلس تأديبي بتهم كيدية، بتوجيهات من المندوب "السامي" الذي ما فتئ يسخر المجالس التأديبية للانتقام من الموظفين الذي يرفضون الخضوع للتعسف وفي مقدمتهم مناضلات ومناضلي الاتحاد المغربي للشغل ومن الأمثلة الصارخة على ذلك نذكر ما يلي:

- **نَفْي الأخ الكاتب العام للنقابة الوطنية لموظفي المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير إبراهيم الحياني من مقر عمله بمدينة الرباط الى ضواحي مدينة الدار البيضاء بعيدا عن عائلته**
- **إحالة الأخ عثمان سركوح أمين المال وعضو المكتب الوطني على المجلس التأديبي بتهم واهية وسخيفة.**
- **إحالة الأخ سمير زيمري عضو لجنة الموظفات والموظفين ذوي الإعاقة المنضوية تحت لواء الاتحاد المغربي للشغل، على المجلس التأديبي انتقاما من شكواه جراء ما تعرض له من استغلال وسوء معاملة وتحقير دون مراعاة لوضعيته الصحية والاجتماعية والإدارية.**
- **إحالة الأخ محمد الحداوي على المجلس التأديبي تصفية لحسابات وعقد شخصية وفي أمور لا علاقة لها بالإدارة، رغم المحاولات البائسة لتغليفها تعسفا بذلك.**

- **توجيه إنذار للأخ عز الدين الرزين، وذلك بشكل تعسفي وانتقاما منه لتوجهاته النقابية ورفضه للتعسفات وسوء المعاملة التي يتلقاها من الإدارة.**
- **منح نقطة إقصائية للأخ أيوب الركيتي عضو لجنة الأشخاص في وضعية إعاقة كأدنى نقطة بين جميع موظفي القطاع، بطريقة انتقامية بسبب مواقفه النقابية.**

ناهيك عن معاناة العديد من الإخوة والأخوات من أشكال تعسفية وترهيبية بما لا يتصوره عقل (ابتزاز، وتحقير، وسوء معاملة، وتهديدات، ولجن تفتيشية، وعنف إداري...).
إن الأمانة الوطنية للاتحاد المغربي للشغل، وبعد وقوفها على هذه الهجمة الشرسة التي يتعرض لها إخواننا في قطاع المقاومة وجيش التحرير من قبل هذا المسؤول الذي بلغ من الكبر عتيا، ويجر وراءه أزيد من إثنتي وعشرين سنة من الخيبات وسوء الإدارة ودون أية نتائج تذكر فإنها تعلن مايلي:

- استنكارها وشجبها الشديدين لهذا الهجوم الممنهج على الحريات النقابية وعلى مناضلي الاتحاد المغربي للشغل، في خرق سافر لكل المقتضيات الدستورية والاتفاقيات والتشريعات الوطنية والدولية، وتحمل المندوب "السامي" لقدماء المقاومين وأعضاء حيش التحرير شخصيا، مسؤولية استفحال الوضع؛ مع مطالبتها له بالتراجع الفوري ودون شروط عن إجراءاته التعسفية؛
- توجيه نداء الى كل القطاعات المهنية والاتحادات الجهوية عبر التراب الوطني قصد التعبئة واتخاد كل المبادرات النضالية مع إخواننا وتنديد سلوك المندوب "السامي".
- تشكيل فريق لمؤازرة ودعم الإخوة خلال أطوار جلسات المجالس التأديبية الكيدية؛
- مطالبة السيد رئيس الحكومة بالتدخل العاجل لإيجاد حل فوري لموظفي القطاع والتعجيل بوقف هذه الممارسات التعسفية؛
- تعلن عن إجرائها سلسلة اتصالات، في هذا الظرف الدقيق، للتعريف بانحرافات مؤسسة إدارية خاضعة لسلطة رئاسة الحكومة، وفضح اختلالات هذه الإدارة أمام الهيئات المختصة قانونيا بالمراقبة والمساءلة، وإبراز حجم المعاناة التي ترتبت عن هذه الاختلالات في صفوف موظفين أبرياء عانوا ويعانون من اضطهاد الإدارة لهم؛
- رفع شكوى لدى اللجنة الأممية المعنية بالأشخاص في وضعية إعاقة في شخص المندوب "السامي" للمقاومة وجيش التحرير، ضد الانتهاكات الجسيمة وضد كل أشكال سوء المعاملة والتنكيل بفئة الأشخاص في وضعية إعاقة بالقطاع؛
- تثمين ودعم الخطوات النضالية التي أقرها المكتب الوطني لنقابة موظفي وموظفات المندوبية السامية لقدماء المقاومين من إضراب عن الطعام، وتنظيم وقفة أمام الإدارة المركزية مع دعم من الأمانة الوطنية والاتحاد النقابي للموظفين واللجنة الوطنية للأشخاص في وضعية إعاقة والاتحاد الجهوي للاتحاد بالرباط وسلا وذلك للتصدي لهذه الحملة المسعورة.

وفي الأخير فإن الاتحاد المغربي للشغل يحتفظ لنفسه باتخاذ مزيد من القرارات النضالية لوضع حد لهاته الممارسات التي تطال مناضلاته ومناضليه، كما يهيب بكافة المسؤولين والمناضلين لمزيد من التعبئة للدفاع عن الحقوق والحريات النقابي في هذا القطاع.

عاش الاتحاد المغربي للشغل.
كل التضامن مع إخواننا بالمندوبية

الأمانة الوطنية
الدار البيضاء، في 16 ماي 2023